مجلس النواب

المجموعة النيابية للعدالة والتنميـــة الرباط في 2025/12/29

الرقم : 16336

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

تعطيل عمل ودور جمعيات المجتمع المدني بسبب برنامج رقمنتها من طرف الوزارة

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

منذ شهور والعديد من جمعيات المجتمع المدني تعيش حالة استياء عميق واستنكار شديد لعملية تعطيل عمل أنشطتها ودورها الدستوري التأطيري والتنموي بسبب برنامج رقمنة ملفاتها من طرف وزارتكم، حيث لا يسمح لها بعقد جموعها العامة لتجديد مكاتبها إلا بعد الإدلاء بوصل إيداع ملف تأسيسها. ونظرا لكون العديد من الجمعيات المؤسَّسَة منذ عقود من الزمن، منها الجمعيات الثقافية وجمعيات آباء وأمهات وأوليات التلاميذ، والتي تعاقب على تسييرها العديد من المكاتب، لم يبق في أرشيفها ذلك الوصل المذكور لسبب أو لآخر ، والذي سبق إيداع نظائره بعدة نسخ لدى السلطات المحلية المعنية، التي تحتفظ بنسخة منه وتقوم بموافاة عدة جهات بباقي النسخ ، ومن ضمنها الأمانة العامة للحكومة.

والملاحظ بأسف شديد هو أن الأمر لم يقف عند هذا الحد من العرقلة في استهتار غير مسبوق بقانون الجمعيات، بل بدستور البلاد الذي يعتبر الجمعيات شريكا أساسيا بموجب دورها في التنمية الشاملة، وما يقتضيه من إلزامية تسهيل عملها ودورها المذكور، بل وصل الأمر إلى عرقلة الجمعيات لأسباب لا يمكن اعتبارها إلا عبثية، وذلك من قبيل تعطيل كل جمعية ورد في لائحة أعضاء مكتب تأسيسها تاريخ ازدياد أحد أعضائها بالسنة فقط دون يوم وشهر الازدياد، التاريخ الذي كان مسجلا ضمن المعطيات الشخصية للعديد من المواطنين في بطائقهم الوطنية للتعريف. وهو المناخ الذي من شأنه مجددا خلق نوع من الإحباط والتيئيس المباشر لدى العديد من الفاعلين الجمعويين الجادين عامة، ومن هم من فئة الشباب خاصة، وما لذلك من تداعيات جد سلبية إن لم تكن خطيرة على مستوى النسيج الجمعوي. وهذا في الوقت الذي يجب فيه تعزيز النهوض بدور الجمعيات ومكانتها داخل المجتمع.

لذا أسائلكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات التي ستقومون بها لمعالجة القضية المذكورةوذلك ضمانا لحرية وحق العمل الجمعوي الجاد؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ثورية عفيف